قضية اليوم

إسرائيل والأزمة الاقتصادية: فرصة تحويل حزب الله إلى مشكلة لبنان

يحيى دبوق

واضح أن أزمات لبنان النقدية والاقتصادية هي نتيجة سياسات الحكومات اللبنانية المتعاقبة عبر العقود الماضية. لكن يتعذر الجدال في أن الولايات المتحدة، وتبعاً لها من الخلف إسرائيل، ليستا سبباً رئيسياً أول، في منع معالجة الأزمات، وإيجاد حلول لها. لا يعني ذلك تبرئة الفاسدين وإبعاد دورهم الجرمي في إفقار اللبنانيين وإفلاسهم، بل توضيح جملة حقائق تتكشف تباعاً، بما يرتبط تحديداً باستمرار الأزمة وتفاقمها، ومن حق اللبنانيين الاطلاع عليها.

ما يرد من تل أبيب يشير إلى دور

يجب التوجه نحو الرأي العام اللبناني، والتأثير فيه بأن حزب الله يؤخر ترميم الدولة

برعام: ينبغي التركيز على أن الصراع الذي يخوضه حزب الله يتم فعلياً بتعليمات إيران

مساهم، وربما رئيسي، في تأجيج الأزمة واستدامتها، وإن عبر الحليف الاميركي، لكون الأزمة كما توصف إسرائيلياً فرصة لإخضاع لبنان عبر إضعاف حزب الله، تمهيداً لفرض الإرادة عليه في أكثر من ملف عالق بين الجانبين: أمني وسياسي واقتصادي.

كان واضحاً منذ بدء الأزمة أن آمال إسرائيل والولايات المتحدة مفرطة، في أن يؤدي «الضغط الاقصى» على لبنان إلى نتائج عجزت عنه الأداة العسكرية والأمنية والتهديدات، إضافة إلى سنوات طويلة من الرهان على الحرب على سوريا، بعد تعذر استمالتها.

(مروان طحطح)

في الخلفية، كان لانفجار الأزمة الاقتصادية قبل أشهر صدى طيباً في تل أبيب، التي مدّت توقعاتها إلى الحد الذي استبشرت فيه ليس فقط بإشغال حزب الله عنها والتشويش الجاد على أجندة تعاظم قدراته، بل أيضاً على إمكان إضعافه بأدوات داخلية لبنانية، على خلفية الأزمة الاقتصادية نفسها، التي رأت فيها فرصة يمكن استغلالها في محاولة توجيه تبعاتها وسلبياتها ضد المقاومة وسلاحها، خاصة أن مواقف لبنانية بالإصالة وبالوكالة عن إسرائيل، جاهزة و«غب الطلب» للتحرك ضد حزب الله والتحريض والافتراء عليه.

وإن كانت الولايات المتحدة هي الجهة التي تؤدي الدور الأبرز والأكثر تأثيراً وحثاً على حصار لبنان، وكذلك على محاولة تحميل حزب الله مسؤولية أزماته، إلا أن إسرائيل لا تغيب عن دائرة التأثير والتحريض، وهو ما يتكشّف تباعاً، وفي ما يلي جزء ممّا يرد تلميحاً عن العدو، ليؤكد مسؤوليتها عن استدامة الأزمة، ومنع معالجتها.

لكن قبل عرض المعطيات الإسرائيلية، من المفيد الإشارة إلى أن استراتيجية «إخضاع» لبنان باتت تقريباً في ذروتها، وإن كان مرجّحاً بقدر، أيضاً، أن يواجه لبنان مستوى أعلى من الضغوط والحصار، إن أخطأ العدو في حساباته. لكنّ بين الولايات المتحدة وإسرائيل فروقاً وإن كانتا متحدتين ابتداءً في معركة «الإخضاع»، إذ يختلف مستوى التبعات والتأثيرات السلبية بين الحليفين في حال إفراط الضغط على لبنان و«حشر مقاومته في الزاوية». يمكن للولايات المتحدة إبعاد نفسها عن التبعات المباشرة، مع قدرة نسبية على تحمّل أي تبعات سلبية في مكانتها ونفوذها في لبنان. لكن من ناحية إسرائيل، الأمر مختلف والنتيجة تدور بين اتجاهين: نجاح كامل يحقق إرادة إسرائيل، أو فشل مدوٍ لا يقل في تبعاته السلبية عن حرب عسكرية، هذا إن لم تتسبب الضغوط نفسها في نشوب الحرب.

في إطار انكشاف دور إسرائيل في تفاقم الأزمة واستغلال تبعاتها، أكّد مركز هرتسيليا المتعدد المجالات، المركز البحثي الرائد في إسرائيل، صوابية المقاربة للساحة اللبنانية وضرورة تطويرها أكثر باتجاه تأزيم حزب الله وزيادة ضائقته، وتحديداً تأليب اللبنانيين عليه. في نشرته الدورية «نظرة سياسية - أمنية»، نوّه «معهد السياسة والاستراتيجيا» التابع لمركز هرتسيليا، بالاستراتيجيا المفعلة ضد حزب الله في سياق الأزمة الاقتصادية في لبنان، وطالب بالمزيد. وممّا ورد في نشرته:

«... واحدة من الفرص الإسرائيلية، هي الاحتجاجات التي تجددت أخيراً ونددت بالسلطة وطالبت بتغيير الترتيب (السياسي) القائم في لبنان، إذ تكمن في ذلك جدوى تخدم إسرائيل، لكونها تركز في سياقها على توجيه انتقادات متزايدة ضد حزب الله وضد قدراته العسكرية، ومن شأنها المساهمة في كبحه بكل ما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل. مع ذلك، حشر حزب الله في الزاوية، يمكن أن يعزز مستوى توثبه (عسكرياً) في مواجهة إسرائيل، كأسلوب صدّ للانتقادات الداخلية في لبنان.

- في الموازاة، (يجب) العمل على إظهار حزب الله أنه صاحب دور إشكالي في لبنان عبر الحديث عن سيطرته على حكومة فاشلة، وكذلك إظهار توَرطه السلبي في المنطقة - سوريا والعراق واليمن - بوفر فرصة لتعزيز الضغط الدولي عليه. وتبعاً لذلك، من المفيد أن يتركز الجهد الدبلوماسي على مسار توصيف حزب الله منظمةً إرهابية، وتقديمه دولياً على أنه ذراع إيرانية في المنطقة، وكذلك أيضاً العمل على إشغال الأسرة الدولية في مكافحة تعاظم قدراته العسكرية النوعية التي تشمل قدرات دقيقة، والتركيز على أن هذه القدرات تشكل خطراً على جيران لبنان، وفي المقدمة إسرائيل.

- ما يُرجّح إمكان نجاح هذه الاستراتيجية، هو (خلاصة) دراسات وأبحاث تبلورت لدى محافل بحثية في الفترة الماضية، وخلصت إلى أن الأزمات والأوضاع الاقتصادية الصعبة في لبنان، هي فرصة طيبة كي تستخدم رافعة لإنتاج ربط بين حزمة إنقاذ اقتصادية دولية وبين مطلب وقف نشاط حزب الله الإشكالي، على أن يصاحب هذه الجهود توجه نحو الرأي العام اللبناني، والتأثير في وعيه بأن حزب الله يؤخر ترميم الدولة (اقتصادياً).

- من المفيد في السياق نفسه التعميم والنشر على نطاق واسع، أن الوجود العسكري لحزب الله في جنوب لبنان يمثّل خرقاً للقرار الأممي 1701، وأنه كذلك يمثل تهديداً ضد القوات الدولية - اليونيفيل، ويُسهم في إفشال مهامها وتفويضها».

في عطف لما تقدم على مقالة قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي، اللواء أمير برعام في عدد نيسان 2019، من مجلة معركوت العسكرية (https://al-akhbar.com/Politics/277873) تأكيد للتوجه والإرادة المسبقتين لاستغلال الأوضاع الداخلية اللبنانية في اتجاه التأليب والتحريض على حزب الله. توجه يجد كثيراً من مصاديقه العملية والواضحة جداً، منذ بدء الأزمة في 17 تشرين الأول الماضي.

أشار برعام في حينه، أي قبل عام وثلاثة أشهر، إلى ضرورة العمل على إضعاف مكانة حزب الله عبر مواجهته من الداخل اللبناني، وبواسطة تنفيذ سلسلة من الخطوات، من بينها العمل على نزع البعد الوطني لدوره الحمائي والتركيز على أن «الصراع الذي يخوضه (ضد إسرائيل)، ويقدم نفسه فيه حامياً للبنان، يتم فعلياً بتعليمات إيران وبالسلاح الذي تقدمه له». ويضيف أن من الضروري «تقديم نتائج نشاطات حزب الله على أنها قد تجرّ خراباً على لبنان وليس حمايته»، داعياً إلى «تعزيز الصوت المعارض لحزب الله وسط الطوائف والجماعات غير الشيعية».

أطروحة مركز السياسة والاستراتيجيا في هرتسيليا، معطوفة على سلسلة خطوات برعام لتأليب اللبنانيين على حزب الله، وكذلك تقارير ومنشورات سبقت الأزمة وأعقبتها، هي في حد أدنى دعاة لتأمل اللبنانيين والبحث في أسباب استدامة أزمتهم الاقتصادية. يتعذر الحديث عن صدفة ما يرد من تل أبيب وتطابقه مع ما يجري حالياً في لبنان من مواقف وتحركات، خاصة ما يتطابق إلى حدّ لافت مع تنظير «هرتسيليا»، لجهة شكل وأسلوب ومضمون وديباجة خطوات مواجهة حزب الله، أو تغيير صورته من حامي لبنان الى سبب خرابه، وكذلك ربط وجود سلاحه وتعاظمه ودقته بالأزمة الاقتصادية والنقدية التي ما زال اللبنانيون يعانون منها، ويتعذر عليهم إلى الآن إيجاد حل لها، نتيجة الموقف الأميركي المعادي للبنان وإصراره على الحصار وإدامة الأزمة.

تقرير

أستاذة ثانوية تداوم في السراي!

فاتن الحاج

في 5 آذار الماضي، قرر وزير التربية طارق المجذوب إلحاق أستاذة اللغة الإنكليزية في ثانوية زاهية قدورة الرسمية، غادة عواضة، بمكتبه، من دون علم مديرة ثانويتها وإخطارها بالنقل للموافقة على مغادرة عملها السابق. ولم تتبلغ المديرة بالقرار إلّا الثلاثاء الماضي.

المجذوب لم يحدد في قرار النقل الرقم 164/م/2020 المهام الموكلة إلى عواضة في مكتبه، إنما ستقوم «بكل ما يكلفها به الوزير» بناءً لمقتضيات المصلحة العامة!

وعلمت «الأخبار» أنّ عواضة تداوم في السراي الحكومي، ولم تداوم يوماً واحداً في وزارة التربية، وهي لا تزال تتقاضى راتبها من التعليم الثانوي الرسمي، علماً بأنها أستاذة متعاقدة مع الجامعة الأميركية في بيروت.

قرار الإلحاق يمثّل مخالفة صريحة لحالات التحظير الواردة في المادة 49 من المرسوم الاشتراعي 112 بتاريخ 1959/6/12 (نظام الموظفين) والتي تنص على: «في ما عدا حالات الأصالة والوكالة والانتداب، لا تعتبر قانونية أي حالة أخرى للموظفين العاملين، كالوضع تحت تصرف الوزير أو إدارة ما...».

وفي الواقع، فإن «سحب» مئات الأساتذة الثانويين إلى «الإرشاد والتوجيه» والأعمال الإدارية طلباً لمساحة من الاسترخاء، وعدم الإنتاجية كان أحد أسباب تفهقر التعليم الثانوي الرسمي في السنوات الأخيرة. وقد أظهرت دراسة أعدّتها وزارة التربية عام 2016 أن ربع الأساتذة الثانويين يقومون بأعمال إدارية ولا يدرّسون!

مقالة

خطاب لودريان: لَجمُ الانهيار... لا الإنقاذ

هيام القصيفي

تربط وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان بلبنان علاقة خاصة. وكلامه أمام مجلس الشيوخ الفرنسي، لم يكن حصراً كلام وزير خارجية يعبر عن الموقف الرسمي للحكومة الجديدة التي احتفظ بمنصبه فيها. كل من يعرفه يدرك أن الرجل المخضرم يعرف تاريخ لبنان وحاضره، ويحترم خصوصيته وحيوية شعبه. ومن التقاه في مأتم البطريرك الراحل مار نصر الله بطرس صفير، العام الفائت، شهد حرصه على تحييد نفسه عن السياسيين الحاضرين، معبراً عن احترامه للمناسبة وما شاهده ولمسه من الناس تجاه من وصفه بأنه «شخصية عظيمة ورجل سلام». لذا يأخذ كلامه بحسب عارفيه وكذلك مطلعين على الموقف الفرنسي منحيَين، رسمي وشخصي. فهو يكمل التوجهات الفرنسية الرسمية التي عبّر عنها الرئيس إيمانويل ماكرون في تقويم أجرَته الشهر الماضي دوائر الرئاسة الفرنسية للوضع اللبناني، والتي كان السفير الفرنسي في بيروت برونو فوشيه يتحدث في زياراته الرسمية في شكل مختلف عنها تماماً، وفي الاتصالات التي أجرتها لاحقاً باريس مع واشنطن والرياض. لكن كلام لو دريان أخذ صبغة عاطفية وشخصية، ناجمة أيضاً عن معرفته بما يجري في لبنان عبر شخصيات غير رسمية، وبالتالي هو مطّلع تماماً على حقيقة ملفات الفساد والهدر والاعيب السياسيين والمصرفيين اللبنانيين.

في آخر تحديث للموقف الفرنسي وما خلصت إليه الاتصالات التي أجرتها باريس، تزامناً مع كلام وزير الخارجية الأميركي مارك بومبيو حول لبنان وسبق أن تبلّغه الفرنسيون، أن أي مبادرة يمكن أن تحملها باريس بعد التنسيق مع واشنطن والرياض، تتحدث عن محاولة ترتيب ما، وليس إنقاذاً وحلاً دائماً للأزمة الراهنة التي باتت مستعصية وتتطلب عملية إحاطة واسعة تحتاج الى برنامج عمل واضح وشفاف والتزامات إقليمية ودولية لم تحسم بعد. أي أن ما يُعمل عليه محاولة لجم الانهيار الذي بات حقيقة أمام هذه العواصم، والعمل على تأخيره الى أقصى حد ممكن للأشهر المقبلة في انتظار تسوية أشمل إقليمياً ودولياً، لا تتعلق حصراً بالانتخابات الأميركية، بل أيضاً بتطورات سوريا والعراق المتسارعة. أما محلياً، فأمام لبنان مجموعة أفكار مطروحة عبّر عنها الفرنسيون في صورة مجملة، وتحدث عنها الأميركيون في صورة أوضح.

في التقويم الأخير أن هناك شبه إجماع غربي على ضرورة تشكيل حكومة جديدة في لبنان يمكن أن تساهم في ضخ بعض الحياة، وتساهم في إعطاء ثقة أكبر بأي خطة إصلاحية سياسية ومالية. وهذا العنوان بات متصدراً الأولويات التي ينصبّ الجهد الدولي عليها. ورغم أن العواصم المعنية تدرك أن تشكيل حكومة جديدة يتطلب

مسألة تغيير الحكومة لم تحسم إمكان عودة الحريري، رغم ميل الفرنسيين له

تفاهمات إقليمية ودولية بالحد الأدنى، وقد لا تتوافر كل شروطها، إلا أنها باتت على ثقة بأن الحكومة الحالية لن تستطيع تأدية أي دور فعّال في هذه المرحلة. وهذا يفترض استغلال مرحلة ما قبل الانتخابات الأميركية لفعل أي شيء قد يتبلور أكثر وينضج بعد حصولها وتبيان اتجاهاتها.

في الوقت ذاته، فإن مشكلة تغيير الحكومة لم تُحسم بعد إمكان عودة الرئيس سعد الحريري إليها، رغم ميل الفرنسيين له. وإذا كانت السعودية غير معنية بمجيئه أو عدمه، كان واضحاً لدى مراجعيها عدم الرهان عليها بتقديم أي مساعدة مالية حتى لو كان الحريري رئيس الحكومة. لأن السعودية لا تزال على موقفها الذي يتماشى مع موقف واشنطن المتشدد تجاه المسار الذي سلكه لبنان حتى الآن، وبرفض أي حكومة لبنانية تضم حزب الله.

مهما كان الاتجاه الذي ترسو عليه نتيجة اتصالات باريس، فإن مسلّمة أساسية تحدث عنها ماكرون، ولاحقاً لو دريان، تتعلق بأداء السلطة اللبنانية وما هو مطلوب من لبنان. صحيح أن الأميركيين متشددون بتشكيل حكومة من دون حزب الله، لكن هذا ليس البند الوحيد على جدول أعمال المتابعين للتطورات اللبنانية. أداء السلطة اللبنانية ومرافقها العامة الأساسية في هذه المرحلة، بات محكاً أساسياً في أي محاولة حل. وإذا كانت الحكومة عرفاً هي التي تتحمّل وزر هذا الأداء كونها السلطة التنفيذية، فإن كل العواصم المعنية وموفديها يعرفون تماماً أن ما يجري في لبنان لا يتعلق حصراً بالحكومة، بل بكل القوى السياسية داخل الحكومة الحالية وخارجها، وقد سبق لهم أن كانوا في المسؤولية. فباريس سبق أن حددت شروطها لسيدر وما يتطلّبه من لبنان، وخصوصاً أمام الرأي العام الدولي المعني بتأمين الأموال للمؤتمر. وما باتت تتحدث عنه علانية كما صندوق النقد وغيرهما هو حجم الفساد والاهتراء والهدر، خلافاً لتدبيرات يتناوب عليها نواب ووزراء حاليون وسابقون ومراجع رسمية سياسية ومصرفية. كذلك فإن الصورة التي يقدمها لبنان اليوم محلياً، وقد انكشفت أمام كل عاصمة معنية بالشأن اللبناني، تتعلق بحجم التفاهمات التي تجرى حالياً بين قوى سياسية لشدّ عصبها وتقاسم الحصص، وكأنها تسابق الوقت لتأمين استمراريتها في الإدارات والمؤسسات العامة قبل أي تحوّل مفصلي. وهذا متداول على الصعد المحلية والخارجية والدبلوماسية في شكل واسع، بعدما شهد الأسبوع الفائت محاولات لمّ الشمل بين الرئيس نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، وتحصيلهما أكبر حصة ممكنة في كل المرافق العامة، وكلاهما يحاول قضم كل ما يمكن قضمه، قبل الوصول الى ساعات الاستحقاق. المشكلة أن هذه القوى السياسية تتصرف في طلبها المساعدة من الخارج، وكأن لا أحد يعرف ما تفعله في يومياتها السياسية والمالية من دون الأخذ في الاعتبار حجم الانهيار المؤسساتي، وكأن البلد بألف خير، ولا إفلاس وشيكاً ولا انهيار واقعاً. هذا بعض ما حرصت فرنسا في توجّهها الجديد على إبرازه، فرمَت الكرة في ملعب المسؤولين اللبنانيين بضرورة تحمّل مسؤولياتهم، في موازاة عملها الإقليمي والدولي للجم الانهيار.

تقرير

الاعتداء على واصف الحركة: مرافقو الوزير مشرفيّة مشتبه فيهم!

أوقف فرع المعلومات خمسة مشتبه فيهم اعترفوا، بحسب مصادر وزارة الداخلية، بالاعتداء على المحامي واصف الحركة، ليتبين أنهم «مفروزون» من قبَل رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان، لمرافقة وزير الشؤون الاجتماعية رمزية مشرفية. وكشفت مصادر مطّلعة أن «المشتبه فيهم أكدوا في إفاداتهم أنهم ضربوا المحامي الحركة على خلفية استيائهم من تنفيذه اعتصامات داخل الوزارات، وتحديداً اقتحامه وزارة الشؤون الاجتماعية منذ فترة». وعلمت «الأخبار» أنّ فرع المعلومات تمكن من تحديد هويات المشتبه فيهم بتنفيذ الاعتداء بعد جمع داتا كاميرات المراقبة ومطابقتها لتحديد المسالك التي قدموا منها وفروا عبرها. كما جرى تحديد صورهم قبل كشف هوياتهم وتوقيفهم. وعلمت «الأخبار» أن فرع المعلومات أبلغ المحامي الحركة القدوم إلى مركز الفرع للتعرف إليهم، قبل أن يسأل إذا كان يريد الادعاء عليهم. وإثر انتشار خبر التوقيف الذي ترافق مع تسريب معلومات عن ارتباط المعتدين بالوزير مشرفية، أعلن المكتب الإعلامي للأخير، في بيان: «فوجئنا بالأخبار المسربة عبر وسائل الإعلام نقلاً عن تحقيقات أجرتها الأجهزة الأمنية مع بعض الموقوفين والتي تتحدث عن قيامهم بالاعتداء على الناشط المحامي واصف الحركة، ونسب الموضوع إلى دخوله إلى مبنى وزارة الشؤون في الشهر الحالي والاعتصام فيه». ونفى مشرفية في البيان أن تكون له أي علاقة بالأمر أو علم به بأي شكل من الأشكال، مؤكداً أن «وزارة الشؤون الاجتماعية تشهد اعتصامات واحتجاجات مختلفة، وبشكل شبه متواصل، نتيجة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذه الظروف الصعبة، والوزير يأخذ هذا الأمر بمسؤولية كبيرة وبرحابة صدر، علماً بأن الناشط الحركة سبق أن زار الوزير واجتمع به أكثر من مرة، بحضور جمعيات وناشطين، وله كل الاحترام لدى الوزير مشرفية». وختم البيان داعياً الأجهزة القضائيةوالأمنية إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)